تغير المناخ وآثاره على المنطقة العربية:

خطة عمل عربية لمواجهة تغير المناخ هل تجد طريقها للتنفيذ

ارتفاع في درجة الحرارة وغرق لمدن ساحلية ونقص في المياه والغذاء

ستبقى مشكلة التغيرات المناخية واحدة من أخطر القضايا والتحديات البيئية التي يواجهها العالم بصفة عامة، والمنطقة العربية بصفة خاصة .. وخطورة المشكلة الحقيقية تكمن فى الآثار المدمرة التي تنتجها وستنتجها هذه الظاهرة، والتي بدأ العالم يعانى منها واقعيًا .. فمن التسونواميات، إلى ارتفاع أسطح البحار الذي تم رصده بالفعل، إلى انخفاض سمك الكتلة الجليدية الذي تم التأكد منه حقيقة في أنتركتيكا، وغيره كثير.

إعداد/ نبيل نعمان

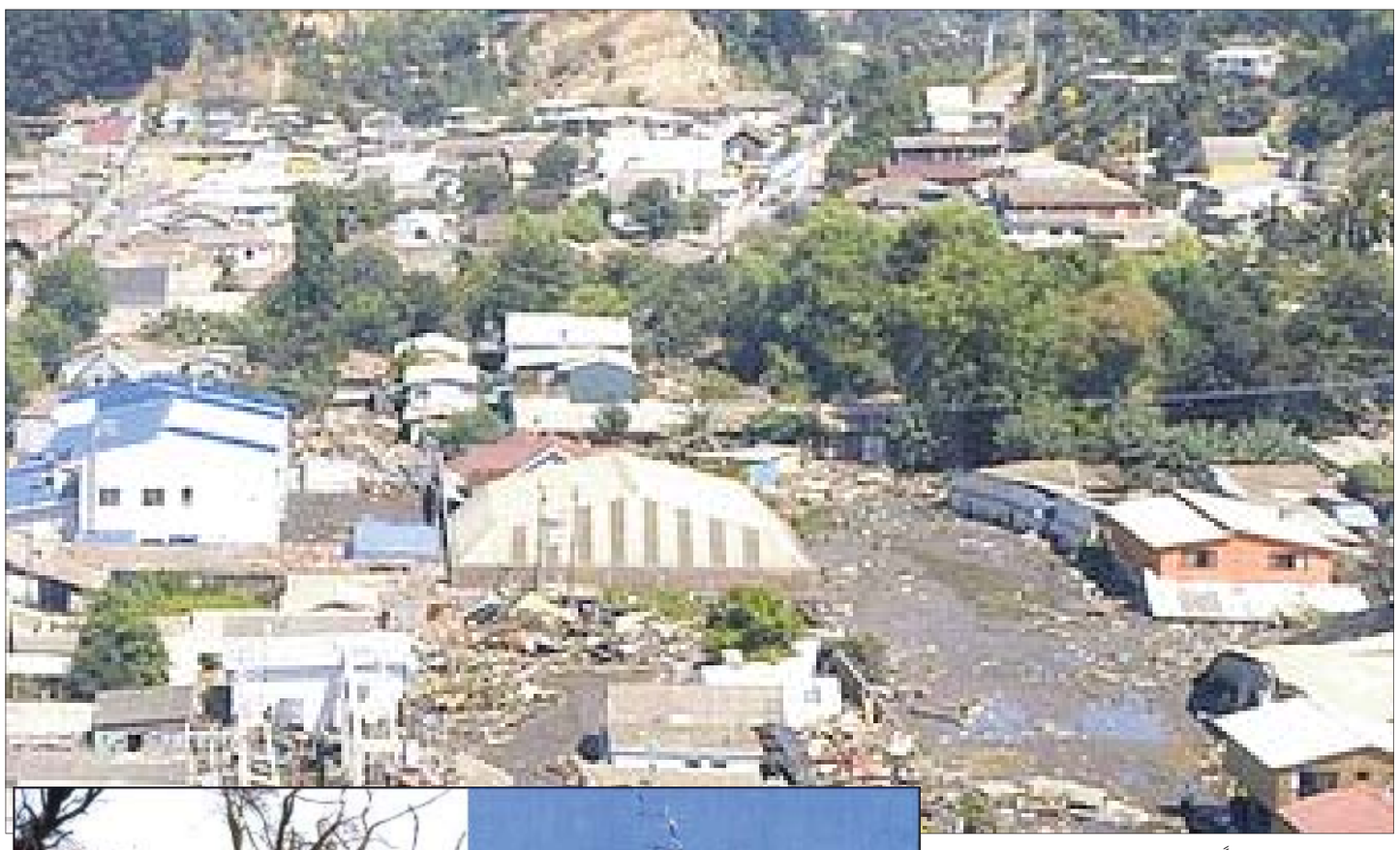

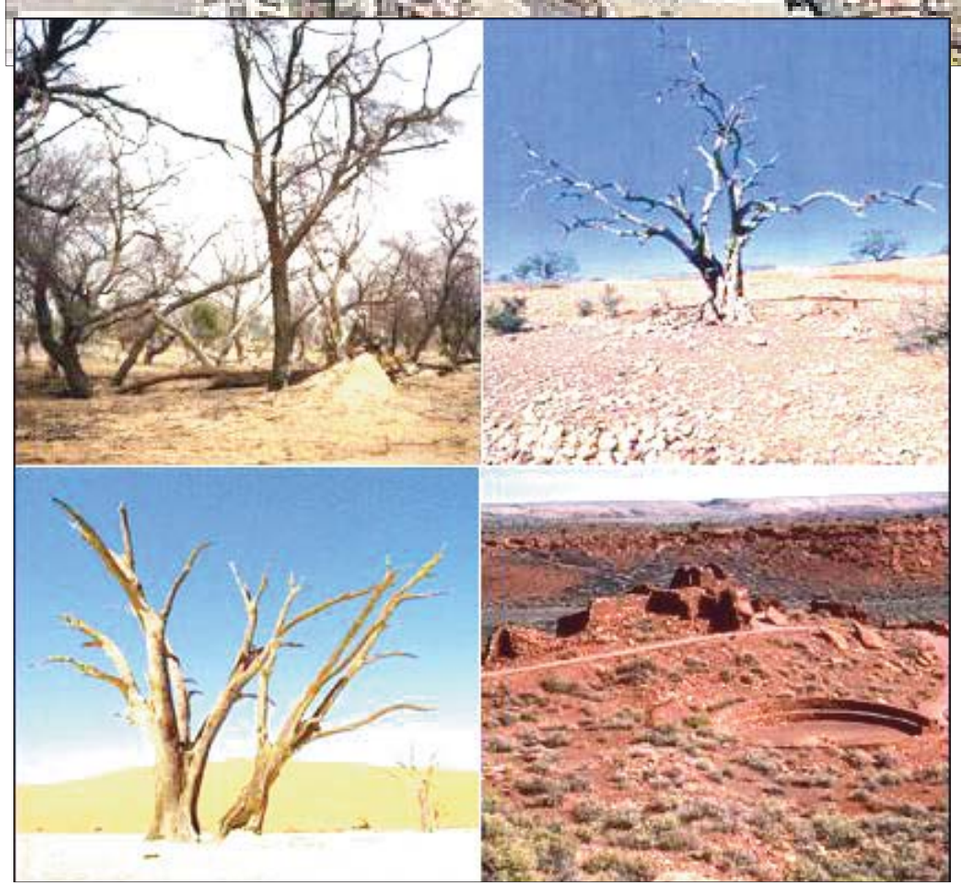

ومعظم الاحترار العالمي في السنوات الخمسين المنصرمة جاء بسبب الزيادة في غازات الدفيئة (وخاصة أكاسيد النيتروجين، وأكاسيد الكبريت، والميثان) والتي يسببها الإنسان فى الاساس. وقد أشارت التقارير الحديثة إلى أن الاتجاه الاحتراري الخطي خلال السنوات الخمسين المنصرمة قد سجل زيادة بمقدار 0،13 درجة مئوية في كل عقد، وكانت هناك زيادة في عدد موجات الحر، وانخفاض في تكرار ودوام موجات الصقيع، وزيادة في تكرار الأحداث المتطرفة وشدتها في أجزاء كثيرة من العالم.

وتشير الأمانة العامة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، أنه وجد أن المنطقة العربية شهدت زيادة متفاوتة في حرارة الهواء السطحي تراوحت بين 0،2 و 2،0 درجة منذ العام 1970إلى العام2004 م، ويشير كذلك التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2007م، إلى أنه قد حدث ارتفاع فى اسطح البحار قدره 0.17 م في القرن الماضى، ويتوقع أن ترتفع) – درجة حرارة الآرض بمعدل 3 درجات م بحلول عام2100 م، وأن ترتفع أسطح البحار بين 0.180.58 م. ولا جدال في أن بلدان المنطقة العربية كغيرها من بلدان العالم النامي لا تتحمل المسؤولية التاريخية في ظهور مشكلة تغير المناخ، إلا أنها لن تكون بمنأى عن تأثيرات تغير المناخ، بل من المرجح أن تكون من

أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة لتغير المناخ وتفاعلاتها المختلفة، الأمر الذي تترتب عليه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة، وذلك بإضافة تحدٍ جديد إلى مجموعة التحديات التي تواجهها الدُول العربية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولعل التأثير الأكبر لتغير المناخ في المنطقة العربية يتمثل في تهديده للأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي، كما يشكل تغير المناخ تهديدا لاستثمارات اقتصادية حيوية في المناطق المختلفة وخاصة في المناطق الساحلية، فضلاعن التداعيات الاجتماعية والصحية والأمنية ونشوء الأزمات السياسية.

تأثيرات متوقعة للتغيرات المناخية على المنطقة العربية وبصورة أكثر توضيحًا فإنه من المسلم به أن تغير المناخ يزيد من حساسية المنطقة العربية للكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف ونقص المواد الغذائية، وزيادة وتيرة الفيضانات، وفوران الحشرات والآفات، وانتشارالأمراض والأوبئة.

ويمكن الاستدلال على وقع هذه التأثيرات من خلال الإشارات التي تضمنها التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والذي يرجح ازدياد معدل درجة الحرارة فوق القارة الإفريقية عن معدل الاحترار العالمي بمرة ونصف، وانخفاض كميات الأمطار في المناطق المتوسطية من إفريقية (الدول العربية في شمال إفريقيا) والمناطق الشمالية المحاذية لحزام الصحراء الكبرى.

حيث يزداد الانخفاض في الهطول حدة بالاقتراب من شواطئ البحر المتوسط، إضافة إلى ازدياد في تكرار حدوث الجفاف والفيضانات، و ازدياد الهطول في المناطق الشرقية من إفريقية.

وستتأثر عديد من بلدان المنطقة العربية بهذه التغيرات التي يمكن أن تشمل ازدياد في التصحر وتدهور الأراضي،ونقص في موارد المياه، وانخفاض في غلات بعض المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار بمعدل النصف بحلول عام2020 م ، كما يمكن أن تخفض عوائد زراعتها بحوالي ٪90 بحلول عام2100 م.

ومن المتوقع أن تتأثر الثروة السمكية سلبًا بارتفاع درجات حرارة المياه. وسيتأثر الإنتاج الزراعي عامة نتيجة لاضطراب كميات الأمطار وتوزيعها وتغير مواعيد الزراعة وقصر المواسم، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة، ويزيد من تفاقم المجاعات خاصة في البلدان الفقيرة .كما أنه من المتوقع أن يؤدي الاحترار وزيادة معدل موجات الحرارة إلى انتشار للأمراض وتفاقم للأوبئة وبالتالي تدهور في الأوضاع الصحية. وسيؤدي تغيرالمناخ إلى ارتفاع في منسوب سطح البحر في السواحل الشرقية الإفريقية وفي دلتا النيل مما سيرفع من خطر غمرهذه المناطق، كما سيزداد تآكل الشواطئ، وتتدهور النظم البيئية 10 ٪ من الناتج القومي – ٪ للشعب المرجانية، ويمكن أن تصل تكاليف التكيف مع هذه الأوضاع ما بين5 30– ٪ في المناطق الجافة من – الإجمالي. ويشير التقرير إلى إمكانية انخفاض الموارد المائية – بنسبة 10في المئة العروض الوسطى .وأرجحية تزايد حدة الجفاف وحوادث تساقط الأمطار ذات الشدات العالية التي تتسبب في حدوث الفيضانات .

وتشير تقارير الإبلاغ الوطنية لتغير المناخ إلى بعض هذه الآثار بصورة محددة، فنجد مثلا في البلاغات الوطنية التونسية أنه يتوقع أن يرتفع معدل درجة الحرارة بمقدار 1.1 درجة مئوية بحلول عام2030 م.

وتزداد حدة الجفاف، مع انخفاض الموارد المائية في البلاد بنحو 28 ٪، وفقد نحو 20 ٪ من الأراضي الزراعية، و 50 ٪ من أراضي الغابات غير المروية في جنوب البلاد بحلول العام نفسه .

وفي لبنان فإنه: من المرجح أن ترتفع درجة الحرارة بما يؤدي إلى انزياح المجتمعات النباتية في مناطق الجبال، كما أنه من المتوقع حدوث نقص في الأمطار وغمر لبعض المناطق الشاطئية والجزر الصغيرة 1.1درجة، وفي المغرب تتوقع البلاغات الوطنية ارتفاع درجة الحرارة بحلول عام2020 م، قدره 0.6مئوية ونقص ٪4 من معدل الأرقام وزيادة في تكرار وحدة الجفاف، الأمر الذي يؤدي إلى نقص قدره ٪15 في الموارد المائية .ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بحوالي 50 ٪ في سنوات الجفاف و 10٪– 12٪ .في السنوات طبيعية الأمطار. كما يتوقع زيادة في مقننات الري بمقدار 2.77درجة مئوية، وفي المملكة العربية السعودية يتوقع ارتفاع في درجة حرارة الصيف يتراوح بين 0.24.2درجة مئوية في الجنوب والجنوب الغربي للبلاد. – في المناطق الشمالية من المملكة وبين2.

250٪ في جميع المناطق، سيؤثر هذا الارتفاع سلبا في الإنتاج الزراعي بنسب تتراوح بين5 ارتفا عا في مستوى سطح البحر بحدود 0.5 م بحلول العام2100 م، سيغرق 2663 هكتارًا من الشواطئ الرملية في المملكة 3.1م.

ويتوقع في السودان ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة بحلول عام 2060 يتراوح بين1.5 ، وذلك حسب الفصول، نقصان في الأمطار قدره الوسطي حوالي 6 ملم/شهر أثناء الفصل الماطر، ومن المتوقع أن تترك هذه التغيرات آثارا سلبية على قطاعات الزراعة والموارد المائية والصحة العامة، وتشير سيناريوهات المناخ لشمالي كردفان إلى توقع ارتفاع في درجات الحرارة السطحية بمقدار 1.5 درجة مئوية بين عام 2030 و2060 م ، وانخفاض في الأمطار بمقدار٪5 ، الأمر الذي سيؤثر سلبا في غلات محاصيل الذرة البيضاء بمقدار 70 في المئة.

أما في مصر فيحتمل حدوث انخفاض جوهري في غلات المحاصيل الرئيسية(القمح والذرة)، وتآكل في شواطئ الدلتا وتداخل مياه البحر مع المياه العذبة وتدهور في بعض النظم البيئية نتيجة التغير المناخي، وأنه خلال المائة السنة القادمة سيؤدي ارتفا عا محتملا في منسوب سطح البحر قدره.0 من مناطق مدينة الإسكندرية، وترك مالا يقل عن مليوني شخص لمنازلهم وفقدان 195000 وظيفة وخسارة اقتصادية تقدر بحوالي 35 بليون دولار أمريكي في حال عدم اتخاذ أي إجراء، وستكون أكثر القطاعات تأثرا الزراعة والصناعة والسياحة على التوالي.

مقترح خطة عمل عربية لمواجهة التغيرات المناخية،

ومن ناحيتها وإنطلاقًا من الشعور بالمسئولية تجاه ضرورة الحد من التغيرات المناخية، قامت الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسئوولين عن شئون البيئة بالتعاون مع العديد من الشركاء من منظمات إقليمية ودولية بإعداد مقترح مسودة خطة عمل عربية لمواجهة المشكلة، حيث يأتي هذا المقترح أساسًا في سياق تعزيز العمل العربي المشترك والتضامن الدولي في التعامل مع قضايا تغير المناخ والاستعداد لمجابهة التأثيرات المحتملة له والحد من مخاطرها اقتصاديًا واجتماعيًا، وأيضًا تأتي هذه الخطة المقترحة تنفيذاً للإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته التاسعة عشرة(مقر الأمانة العامة للجامعة)5–6/12/2007(، والبيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء :

العرب المسؤولين عن شئون البيئة في دورته الحادية والعشرين(مرسى علم/ جمهورية مصر العربية في2009 م.

وقرار القمة العربية بشأن تغير المناخ في سرت 2010م.

وترمي خطة العمل العربية المقترحة للتعامل مع قضايا تغير المناخ إلى زيادة قدرة الدول العربية على اتخاذ التدابير الملائمة للتعامل مع قضايا تغير المناخ على نحو يقلل من منعكساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبما ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك من خلال تمكين البنى الاجتماعية والمؤسساتية والقطاعات الاقتصادية من تقييم التأثيرات المحتملة المترتبة على تغير المناخ ووضع السياسات والبرامج للتعامل معها .

وفي ضوء هذا التوجه، تحددت أهداف الخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ في خمسة أهداف رئيسة هي:

1– الحد من مخاطر تغير المناخ والاستعداد لمجابهة التأثيرات المحتملة له.

2– المحافظة على الموارد الطبيعية والبشرية وتأمين مستوى معيشي لائق للمواطن العربي.

3– تعزيز وتيرة التنمية المستدامة في الدول العربية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

4– تعزيز وبناء القدرات المؤسساتية الوطنية والاقليمية للتعامل مع قضايا تغير المناخ ومجابهة مخاطره والكوارث التي قد تنجم عنه.

– 5توفير الظروف المواتية لحفز التعاون الاقليمي والدولي اللازم لمساندة البرامج الوطنية.

وفيما يخص البرامج أعطيت برامج التكيف الأولوية انطلاقا من جملة عوامل موضوعية تتعلق بحتمية تغير المناخ، و ظروف البيئة الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية الهشة في المنطقة العربية، إضافة إلى الأثر الفعال لإجراءات التكيف في إنقاذ الأرواح والحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات المناخ وتغيره.

وروعي في وضعها، اتفاقها والأهداف الموضوعة بما يكفل الترابط والتناسق بين البرامج في قطاعات المناخ، والمياه والأراضي والتنوع الحيوي، و الزراعة والغابات، والصناعة، والطاقة، والنقل، والتشييد والبناء، والسياحة، والسكان والمستوطنات البشرية، والصحة، والبحار والمناطق الساحلية.

وركزت برامج التكيف على توفير البنية التحتية اللازمة للحد من المخاطر المتوقعة، وتحسين كفاءة إدارة الموارد الطبيعية باستخدام نظم الرصد والمراقبة والإنذار المبكر والتقنيات المناسبة، والاستعداد لمواجهة الكوارث، وبناء القدرات، وإتاحة وتحسين وتبادل المعلومات، ورفع مستوى التوعية العامة وتكوين الشراكات .وروعي أن تكون هذه البرامج متسقة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يشجع النمو الاقتصادي المستدام ويساعد على الحد من الفقر، ويزيد من مرونة القطاعات الاقتصادية القابلة للتأثربتغير المناخ.

كما تمت بلورة مجموعة من برامج العمل في مجال التخفيف في قطاعات المياه والأراضي والتنوع الحيوي، والزراعة، والغابات، والصناعة، والطاقة، والنقل، والتشييد والبناء، من منطلق تحسين البيئة والحد من التلوث وترشيد استخدام الموارد وتوفير ظروف معيشية أفضل للمواطن العربي.

وتركز هذه البرامج على الإدارة المرشدة للقطاع الزراعي وتنمية الغطاء النباتي من مراع وغابات، وإنتاج واستخدام الوقود الأنظف وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات المعنية، وتنويع مصادرها وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية، والتوسع في استخدام تقانات الإنتاج الأنظف والتقانات الصديقة للبيئة، واستخدام الحوافز الاقتصادية لتشجيع استخدام المنتجات الأكثر كفاءة، والاستفادة من آليات المرونة وتجارة الكربون وأسواقه، وروعي أن تخدم البرامج تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية على المستوى الوطني من شأنها تعزيز مسيرة التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه بما يسهم في تعزيز الجهود الدولية لخفضالانبعاثات.

ولا شك أن التصدي لمشكلة التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على العالم بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة لن يتأتى إلا بصورة جماعية تضمن تكاتف كافة قطاعات المجتمع حكومية ومدنية وخاصة لضمان الاستعداد الجيد لكافة الآثار المتوقعة لهذه الاشكالية العالمية الخطيرة، وعلها فرصة جيدة لمزيد من التكاتف العربي حاليًا ومستقبً لا لمواجهة أخطر تحدٍ يواجه الأمة .

مفتوحة آخر يونيو 2012 م :

«تغير المناخ و آثاره على المنطقة العربية» موضوع جائزة مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لعام2012

أعلنت الأمانة الفنية لمجلس الوزارء العرب المسئولين عن شئون البيئة – جامعة الدول العربية عن فتح باب الترشيح للمنافسة على جائزة مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة لعام2012 م، وموضوعها «تغير المناخ و آثاره على المنطقة العربية» .

وقالت الأمانة إنه على الجهات الراغبة في الترشح لهذه الجائزة الاتصال بالجهة المعنية بالبيئة في كل دولة عربية وأن آخر موعد لاستلام ملفات الترشيح المرسلة رسميا أو مباشرة للأمانة الفنية لمجلس الوزراء المسئولين عن شئون البيئة هو آخر يونيو 2012 م .

وتمنح الجائزة كل عامين لأفضل دراسة علمية أوعمل بيئي تطبيقي رائد ينجز في إحدى الدول العربية يسهم في حل مشكل بيئي مع توطيد دعائم التنمية المستدامة، وتهدف الجائزة إلى إشراك الافراد والمؤسسات في متابعة وتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة مع تشجيع المبادرات الرائدة للأفراد إضافة إلى تشجيع الأعمال البيئية و الخلاقة والمبادرات الفردية والجماعية التي من شأنها المساهمة في حماية البيئة وصيانة مقوماتها وكذلك تشجيع الابتكار والابداع في مجال حماية البيئة وتطوير تقنيات عربية ملائمة .

وتشيرلوائح وشروط الجائزة إلى أنه يتقدم المرشح بعمل في موضوع الجائزة يكون في شكل دراسة علمية أوعمل تطبيقي رائد يتسم بالأصالة والتميز مع المساهمة في الحفاظ على البيئة وتنمية مواردها إلى جانب ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة ولايكون العمل المقدم جزءاً من دراسات عليا، أوسبق نيل جائزة عنه من جهة أخرى.

كذلك أن تكون الابحاث المقدمة لجائزة المجلس حديثة (لم يمرعليها أكثر من خمس سنوات)

وضرورة توفير براءة الاختراع من الجهة المعنية في دولة المرشح إذا كان العمل البيئي المقدم يتضمن اختراعا، كما لا يجوز للفائز بجائزة المجلس التقدم ثانية قبل مضي ثلاث سنوات.

وتوضح لوائح الجائزة بأن محتويات ملف الترشيح تتمثل في أن يقدم المرشح مذكرة توضيحية باللغة العربية من سبع نسخ واضحة ومطبوعة لاتزيد عن20صفحة تحدد طبيعة العمل المرشح للجائزة، الهدف منه ، وطريقة تنفيذه، وغيرذلك من البيانات والمعلومات المفيدة التي تتيح التعرف على أبعاده، وأن تشمل السيرة الذاتية نبذة مختصرة عن أعماله ودراساته وأبحاثه، كما أن ملف الترشيح لايرد لصاحبه ولايجوزللعاملين في جامعة الدول العربية ومؤسساتها التقدم للجائزة .

يذكر أن قوام الجائزة كما حددتها الأمانة العامة شهادة تقديرية وميدالية تذكارية وأن توزع على ثلاث جوائز .. الجائزة الاولى10000دولار، والجائزة الثانية7000 دولار، والجائزة الثالثة 3000دولار .